

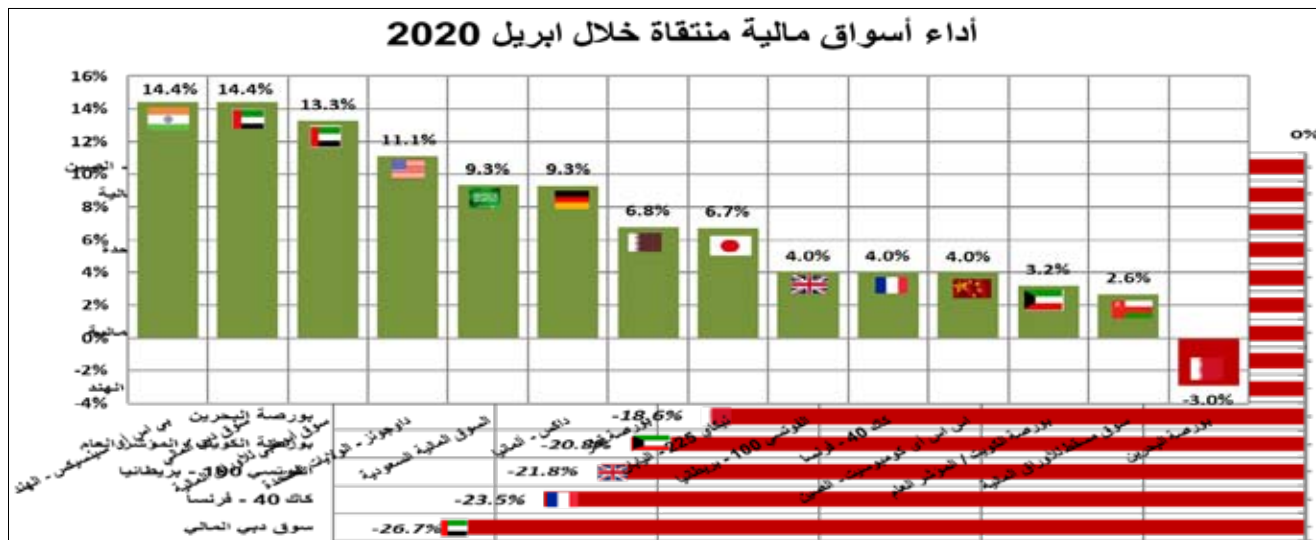
البحرين تتلقى طلبات بأكثر من 11 مليار دولار لشراء سنداتها

خمس مليارات دولار قبل حتى بدء العمل في الولايات المتحدة. اعتقد أنهم إجمالاً سيحققون ملياري دولار إلى ثلاثة مليارات دولار“. وتحث البحرين، وهي منتج صغير للنفط تتلقى إنقاذاً مالياً في 2018 عبر حزمة مساعدات بقيمة 10 مليارات دولار من جبراته الأثرية في الخليج لتجنب أزمة ائتمان، إلى تعزيز ماليتها العامة لسد عجز في ميزانيتها.

السنة عند 6.25 بالمئة وسندات لأجل 10 سنوات عند 7.375 بالمئة، وفق الوثيقة. وستكون الصفقة الأولى لمصدر من الخليج مصنف عند درجة أقل من تلك الجديدة بالاستثمار منذ عمليات بيع ضخمة للدين من المنطقة في أعقاب انهيار تاريخي لأسعار النفط وانتشار فيروس كورونا المستجد. وقال مدير صندوق "دفاثر أوامر جيدة بأكثر من

أشارت وثيقة إلى أن البحرين قد أطلقت سندات بقيمة ملياري دولار على شريحتين على الشكل الآتي: صكوك لأجل 4 سنوات ونصف السنة بقيمة مليار دولار وسندات تقليدية لأجل 10 سنوات بقيمة مليار دولار. ونوهت الوثيقة بأن البحرين قد تلقت طلبات بقيمة تزيد عن 11 مليار دولار لسندات على شريحتين. وقد حددت البحرين تسعير صكوك لأجل 4 سنوات ونصف

«الشال»: قطاع النفط مستمر في الهيمنة على مكونات الناتج المحلي الإجمالي



فمساهمة قطاع النفط بالأسعار الخابطة لازالت أعلى من نصف حجم الناتج المحلي الإجمالي، فقد كانت بحدود 53.6% في الربع الرابع من عام 2018 وأصبحت 52.8% في الربع الرابع من عام 2019، أي أن مساهمة كل القطاعات الأخرى في الربع الرابع من عام 2019 بلغت 47.2%، وهي مساهمة غير مستدامة وإنما مدعومة بشدة من قطاع النفط وتقلب مساهمتها مرتبط فقط بأسعار وإنتاج النفط وليس بتطور صناعاته. وناني أعلى مساهمة في مكونات الناتج المحلي الإجمالي كانت الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي و بحدود 10.9%، ولا علاقة للقطاع بأي نهج تنموي.

أوضح تقرير الشال الأسبوعي أن الإدارة المركزية للإحصاء نشرت أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الرابع من عام 2019. وتكمن أهمية قراءة تلك الأرقام في بعدين، الأول هو متابعة تطورها بمعنى نموها أي توسع الاقتصاد أو إنكماشه، والثاني قراءة التطور ضمن مكونات ذلك الناتج لرؤية مناهي القوة أو الضعف فيها، ولعل الأهم هو متابعة أثر السياسات العامة في إصلاح إختلالات الاقتصاد الهيكلي. وأضاف التقرير: تلك الأرقام بالأسعار الثابتة -النمو الحقيقي- تقدر بأن نمواً سالباً بحدود 1.1- قد تحقق ما بين الربع الرابع لعام 2018 والربع الرابع لعام 2019،

سلة أوبك ترتفع إلى 22.91 دولاراً.. والنفط الكويتي ينخفض 97 سنتاً



مع صعود سعر خام برنت القياسي إلى 31.6 دولار للبرميل حتى صباح الخميس فيما قفز سعر خام غرب تكساس الأمريكي الوسيط بنسبة 9 في المئة ليصل إلى 26.16 دولاراً للبرميل في خامس جلسة يرتفع فيها الخام الأمريكي على التوالي. ويبدو أن أزمة السعة التخزينية بدأت في التراجع وسط ترجيحات بأن يتواصل ارتفاع الأسعار التدريجي خلال الأشهر القادمة وبما يفوق المعدلات الحالية. وكانت (أوبك) اتفقت مع حلفائها من كبار منتجي النفط بما في ذلك روسيا على خفض الإنتاج 9.7 مليون برميل يومياً أي ما يمثل 10 بالمئة من إنتاج النفط العالمي خلال شهري مايو ويونيو في محاولة لدعم الأسعار التي تأثرت كثيراً بفعل النقص الحاد في الطلب العالمي على النفط بفعل تفشي جائحة (كورونا) المستجد - كوفيد 19).

ترجع سعر برميل النفط الكويتي 97 سنتاً ليلعب 20.63 دولار في تداولات الأخيرة مقابل 21.60 دولار في تداولات يوم الأربعاء الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية جرت تسوية خام برنت بارتفاع 1.51 دولار بما يعادل 5.1 بالمئة ليلعب 30.97 دولار للبرميل في حين صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.19 دولار أو خمسة بالمئة لتبلغ 24.74 دولار للبرميل. على الجانب الآخر، أعلنت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) أن سعر سلة خاماتها ارتفع أمس 51 سنتاً ليصل إلى 22.91 دولار للبرميل مقابل 22.40 دولار الأربعاء. وقالت نشرة وكالة أنباء (أوبك) أن المعدل السنوي لسعر السلة للعام الماضي كان قد سجل 52.43 دولار للبرميل. ويزان الارتفاع في سعر سلة خامات (أوبك)

«الأعلي للتخطيط» يشكل لجنة من 3 فرق لبحث سبل توفير استهلاك الطاقة



الدكتور خالد مهدي

أكد الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ورئيس لجنة التغيير السلوكي لاستهلاك الطاقة الدكتور خالد مهدي أن اللجنة شكلت ثلاثة فرق لمتابعة القطاعات المختلفة (التجاري والحكومي والسكني) لبحث سبل توفير استهلاك الطاقة خلال أزمة فيروس كورونا (سارس كوف 2) المسبب لمرض (كوفيد - 19).

جاء ذلك وفق بيان صادر عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في كلمة ألقاها مهدي على هامش اجتماع لجنة التغيير السلوكي لاستهلاك الطاقة عبر الاتصال المرئي بحضور أعضاء اللجنة وممثلي الجهات الحكومية المعنية وبعض شركات القطاع الخاص. وقال مهدي إن هذا الاجتماع يأتي ضمن اجتماعات اللجنة التي تهدف إلى العمل على تغيير السلوك البشري بشأن اعتماد استهلاك الطاقة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ويمر بها العالم أجمع في مواجهة فيروس كورونا. وأضاف أنه تم استعراض تجارب ناجحة لكبريات شركات القطاع الخاص في اتباع الأساليب الحديثة في تقنين استخدام الطاقة وترشيد الاستهلاك بما يساهم في زيادة نسبة الاعتماد على الطاقة الضوئية الموفرة لافتاً إلى أن اللجنة التي حققتها تلك التجارب تراوحت ما بين 30 و 70 في المئة.

«البتترول الوطنية» تفتتح محطة وقود جديدة في مدينة صباح الأحمد



وذكرت أن هذه المحطات تتميز بتصميمها العصري الحديث وتستخدم تكنولوجيا متطورة للطاقة الشمسية من خلال ألواح شمسية تنتج طاقة نظيفة كافية لتوفير 30 في المئة من حاجة المحطة للكهرباء. وأوضح أن المحطات الجديدة تحتوي كذلك على وحدة لاسترجاع البخار قادرة على التقاط الأبخرة أثناء ملء خزان السيارة بالوقود ثم تجميعها وإعادة تدويرها إلى الخزان مما يساهم في الحد من التلوث البيئي.

محطات الوقود. وأشارت في الوقت ذاته إلى أن تأثيرات أزمة انتشار فيروس كورونا (سارس كوف 2) المسبب لمرض (كوفيد - 19) خلال الأسابيع الأخيرة والتحديات الاستثنائية المترتبة عنها لم تكن الشركة عن مواصلة العمل بحسب هذه الخطة. وبيّنت أن بناء محطات الوقود الجديدة يأتي سعياً من الشركة لتلبية الاحتياج المتزايد للمنتجات البترولية ومواكبة التوسع العمراني الذي تشهده الدولة.

أعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية افتتاحها محطة جديدة لتعبئة الوقود في مدينة صباح الأحمد السكنية تحمل الرقم 138 وتعد المحطة الرابعة التي يتم تشغيلها منذ شهر ديسمبر الماضي في المدينة حيث من المقرر أن تشهد كذلك تشغيل خمس محطات أخرى خلال الفترة المقبلة. وأكدت (البتترول الوطنية) في بيان رسمي لها أن افتتاح هذه المحطة يعكس حرص الشركة على المضي قدماً في خططها المستقبلية الخاصة

قال بجلسة وزارية إن بلاده تواجه أزمة حقيقة مع موجة الغلاء

دياب يدعو لخطة «سريعة» لضبط ارتفاع الأسعار في لبنان



رئيس الحكومة اللبنانية

نقفي مكتوفي الأيدي وكأننا غير معنيين. من غير المقبول ألا نتصرف بسرعة، لأن الأمور ستخرج عن السيطرة أكثر“. وشدد دياب، على أن ”الحكومة معنية بحماية الناس من كل تاجر انتهازي، ومن كل محاولة لتجويع اللبنانيين“. واستطرد أن الدولة مسؤولة عن حماية الأمن الغذائي للمواطنين، و”من الضروري وضع حد لهذا الفلتان“. وختم بالقول إن ”الحكومة معنية بمتابعة هذا الموضوع، وليس فقط وزارة الاقتصاد، حتى الأجهزة الرقابية والأجهزة الأمنية والبلديات يجب أن تكون شريكة بمواجهة حقيقة وباء ارتفاع الأسعار“.

التجار من التحكم بأسعار المواد الغذائية“. وتابع: ”نحن أمام مواجهة حقيقية مع موجة الغلاء، ولا يجوز أن

دعا رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب، إلى وضع خطة ”سريعة“ لضبط ارتفاع الأسعار. وتسببت الأزمة الاقتصادية الراهنة في لبنان بإضعاف ثقة اللبنانيين بالعملية المحلية، التي سجلت تراجعاً حاداً إلى 4 آلاف ليرة مقابل الدولار الواحد في السوق الموازية، مقارنة بـ 1507 لدى البنك المركزي. ونقلت وسائل اعلام محلية عن دياب قوله، خلال جلسة لمجلس الوزراء خصصت لمتابعة الوضع المعيشي، إن ”ارتفاع الأسعار بات غير معقول، وخصوصاً أسعار المواد الغذائية“. وأضاف دياب: ”من الضروري أن نمنع بعض

رغم كورونا.. إرتفاع صادرات تركيا لأوروبا و«رابطة الدول المستقلة»

ارتفعت الصادرات التركية إلى بلدان «رابطة الدول المستقلة» وأوروبا خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، رغم التأثيرات السلبية لوباء كورونا.

كما ارتفعت صادرات الفواكه والخضار الطازجة، بنسبة 31 بالمئة، مسجلة 244.8 مليون دولار، و 12.2 بالمئة لصادرات قطاع الحبوب والبذور مسجلة 316.5 مليون دولار.

ارتفعت بيانات مجلس المصدرين الأتراك، ارتفاع صادرات المجوهرات التركية إلى أوروبا خلال الفترة المذكورة، بنسبة 55 بالمئة، محققة

عموميتها أقرت توزيع 7.5 بالمئة نقدا.. و2.5 بالمئة منحة عن 2019

«ورية للتأمين» تعزز مكانتها السوقية عبر استراتيجية استثمارية آمنة وربحية مستقرة



نحو الارتفاع والتميز، ليس فقط محلياً ولكن إقليمياً ودولياً. من جانبه قال الرئيس التنفيذي للشركة أنور فوزان السليح أن وربة للتأمين تمر حالياً بمرحلة تحول من استراتيجية «روية وربة 2021» التي تم إطلاقها وتفعيلها في عام 2016. وتهدف هذه العملية بشكل رئيسي إلى تحويل مؤسستها إلى شركة تأمين وطنية أكثر ديناميكية تسعى جاهدة لتوفير منتجات تأمين مبتكرة وتحقيق الربحية المستدامة. ووافقت الجمعية العمومية على كافة بنود جدول الأعمال بما فيها توزيع 7.5 بالمئة نقداً و 2.5 بالمئة أسهم منحة على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

بنسبة 3.1 بالمئة لتصل إلى 14.7 مليون دينار في العام 2019، مقارنة بـ 14.2 مليون دينار بعام 2018 وارتفع صافي أرباح الشركة بنسبة 60.4 بالمئة من ربح 1.2 مليون دينار في عام 2018 إلى 1.9 مليون دينار في العام 2019. فيما ارتفع أجمالي الأصول الشركة بنسبة 10.5 بالمئة لتصبح 119.1 مليون دينار في العام 2019 مقارنة بـ 107.8 مليون دينار في العام 2018 وتظهر هذه المؤشرات مدى فاعلية استراتيجيات ومنهجيات العمل الحالية ودورها في دعم التعافي وفقاً لسياسات الإصلاح التي تم تطبيقها، وتخصد ثمارها هذا العام، مؤكداً استمرار إلتزامها على الدرب

الملكية ارتفعت بنسبة 6.1 بالمئة من 35.9 مليون دينار في العام 2018 إلى 38.1 مليون دينار في العام 2019 فيما ارتفع صافي أرباح الشركة بنسبة 49.8 بالمئة من 781.5 ألف دينار في العام 2018 إلى 1.1 مليون دينار في العام 2019. بينما ارتفع أجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 3.9 بالمئة لتصبح 29.6 مليون دينار في العام 2019 مقارنة بـ 28.5 مليون دينار في العام 2018 وارتفع صافي الأقساط المكتتبة بنسبة 5.9 بالمئة حيث بلغت 15.1 مليون دينار في العام 2019 مقارنة بـ 14.2 مليون دينار في العام 2018. كما ارتفع صافي الأقساط المكتتبة